

تاريخ الاستلام: 2025/01/16 تاريخ القبول: 2025/07/05 تاريخ النشر: 2025/07/30

راضية لزغهد^{*1}

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل (الجزائر)

Email: radia.lazeghed@univ-jijel.dz

شريفة العيد²

جامعة 8 ماي 1945 - قالمة (الجزائر)

Email: elaid.cherifa@univ-guelma.dz

الملخص :

إن التجمعات الحضرية بما فيها من فضاءات للتفاعل الإنساني والعلاقات الاجتماعية، لا تخلو من مشاكل وصعوبات تقف أمام تحقيق الأهداف السامية التي يسعى إليها العاملون في مجال التنمية والتخطيط، من أجل توفير سبل الراحة ووسائل العيش الكريم للأفراد والجماعات في الحواضر والمدن على اختلاف أنواعها وأحجامها والوظائف التي تؤديها. فارتباط النفوس البشرية بقضايا الخير والشر، والإحسان والإساءة وحب الذات ونكران الغير وعدم الامتثال للقوانين الشرعية والوضعية والأعراف المختلفة التي تنظم حياة الناس ووسائل الضبط الاجتماعي، كل ذلك أدى إلى ظهور المشكلات المختلفة التي تعاني منها المدن في العصر الحديث والتي أدت بالمقابل إلى تعقيد حياة المدينة، فظهرت المشكلات الأخلاقية والآفات الاجتماعية. وهذا ما سنتطرق إليه في هذه الورقة البحثية متناولين فيما أهم المشاكل التي أصبحت تعاني منها المدينة الجزائرية في غضون هذه السنوات الأخيرة ومحاولة طرح مجموعة من الحلول الممكنة التي من شأنها أن تخفف الضغط على سيرورة الحياة الحضرية للأفراد داخل المدن.

الكلمات المفتاحية : المشكلات الحضرية ، المدينة ، الآفات الاجتماعية ، السكن ، البطالة.

Abstract:

Individual's urban agglomerations as they are spaces for human Interaction and social relations, are not without problems and difficulties that stand in they way of achieving the lofty goals sought by those for working in the field of development and planning, in order to provide means of comfort, and means of decent living and groups in cities and cities of all types and sizes and the functions They perform. The association of human Souls with issues of good and evil, benevolence and abuse, self-love, denial of others, non-compliance with the legal and positivist laws, and the Various customs that regulate people's lives and the means of social control, all of this led to the emergence of Various problems that cities suffer from in the modern area, which in return led to complication, the city so moral problems and social ills appeared, and this is what we will address in this research paper, addressing the most important problems that the city has become suffering from in these recent years, and trying to put forward a set of possible solutions that relieve pressure on the urban life process for Individuals within cities.

Keywords: Urban problems, the city, social ills, housing, unemployment.

* المؤلف المرسل

المقدمة

يعتبر موضوع المدينة من المواضيع الأساسية التي تستهوي الباحثين، حيث يعد البحث في إشكالية المدينة والفضاءات الحضرية المرتبطة بها ذات أهمية بالغة في التعريف بها وبخصائصها ومميزاتها، وبالأدوار والوظائف التي تقوم بها، وكل ما يرتبط بها من ممارسات في جميع الميادين. ما زاد من الاهتمام بالمدينة، خاصة في وقتنا الراهن الذي عرف ظهور العديد من المجمعات السكنية التي شيدت وفق صيغ مختلفة، وبالتالي خلق مجموعة من المشاكل الحضرية التي صاحبت هذا التزايد كالسكن، التلوث البيئي، البطالة، صعوبات النقل، الاكتظاظ، المشاكل الأخلاقية والآفات الاجتماعية.

تجمع المدينة النشاطات والسكان الذين لا يتوزعون بشكل متجانس على المجال الجغرافي أو الحضري. فظهور هذه المشاكل بها ما هو إلا نتاج واضح لتفاعل الإنسان مع بيئته، ونتاج للنسق الاجتماعي وتنظيماته، واشتغاله وتحولاته، فالسيرورات والميكانيزمات التي حددها كل من بارك وبرجس (Park et Burgess) المجال أو الفضاء ذات طبيعة اجتماعية، وأن المجال الحضري هو بطريقة ما الناتج أو ربما انعكاس بسيط

1. الإشكالية:

لم تكن نشأة المدن دفعة واحدة، بل نشأت في البداية كمجتمعات محلية بسيطة متكونة من مجموعات وأسر تجمعهم في الغالب نفس الصفاة، يستقرون في مكان معين يلائم حياتهم وفق تأثير عدة عوامل أبرزها العامل الجغرافي الذي يضمن لهم توفر الماء والغذاء وتركزهم في المرتفعات. بعد التقدم الصناعي الذي عرفه العالم، زادت الحاجة إلى العمل، وبالتالي توسعت المدن وتغيرت المفاهيم والعادات والتقاليد لدى السكان في المدينة الواحدة، والتي باتت مركز جذب للأفراد الذين يبحثون عن العمل ويطمحون في العيش برفاهية أكثر مع أسرهم، وهذا ما زاد

من النمو السكاني وارتفاع الكثافة السكانية في المدينة نتيجة الهجرة والترحال إلى الأماكن التي توفر العمل بمختلف أشكاله.

لقد تناولت مدرسة شيكاغو أهم المشكلات الحضرية التي تعاني منها المدينة باعتبار أن المدينة مركز استقطاب للمهاجرين في الولايات المتحدة الأمريكية خلال النصف الثاني من القرن 12، سواء مهاجرون ريفيون من وسط الغرب الأمريكي، أو ذلك العدد الكبير من المهاجرين وأغلبهم من أوروبا، فطبيعة البيئة الاجتماعية وخصائصها تفرض نفسها على السكان، وبالتالي يجد المهاجرون انفسهم تحت ضغوط حياة وبيئة جديدة تصعب عليهم التكيف، كما يمكن أن نشير إلى أن مدرسة شيكاغو مستمرة بدراسة الانحراف والإجرام بين الشبان داخل المدن، فتاريخ الجريمة لشيكاغو موسوم بأمواج المهاجرين المتوالية التي اجتاحت المدينة واستقرت فيها. (باهية، 2019)

ويمكن تقسيم المشاكل التي تعاني منها المدن إلى فئتين أساسيتين منها: مشاكل مادية وأخرى معنوية، فالمادية هي تلك التي تستطيع معاينتها بالعين المجردة كمشكلات السكن والنقل والتزود بالمياه... بينما تتمثل المعنوية في تلك الحالات النفسية الشعورية التي تستولي على الإنسان كالإحساس بالخوف، الخلق، أو الانزعاج بما يحدث حوله كالضوضاء وعندما وإن كانت مصادرها في غالبيتها مادية. (مرقومة، 2020)

انطلاقاً مما سبق يقمنا بطرح التساؤل الرئيسي لهذه الورقة العلمية والمتمثل في: ماذا نقصد بالمدينة؟ ما هو الفرق بين المدينة والريف؟ ما هي أهم المشاكل التي تعاني منها المدن الحضرية؟ وما هي أهم الحلول الممكنة التي يمكن طرحها لتفادي الانتشار السريع والسلمي لمختلف المشكلات فيها؟

2. تحديد المفاهيم:

1.2 المشكلات الحضرية:

المشكلات الحضرية هي عبارة عن مجموعة من المشاكل التي تعاني منها المدن، والتي تمتاز بالتعقيد والتشابك، وهذه المشكلات تزايدت معدلاتها وخطورتها بشكل خاص خلال السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من اختلاف هذه المشكلات من حيث الحجم ومعدلات النمو وانعكاساتها من مدينة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر حيث أن هذه المشكلة الحضرية التي تتفاقم قد تأخذ شكل وتحدي خطير يواجه حكومات البلدان النامية بشكل عام، والمسؤولين عن التخطيط والتنمية الحضرية بوجه خاص، وهذه المشكلات تنامت معدلاتها خلال السنوات الأخيرة وأصبحت واقع من الصعب مواجهته على الصعيدين الحضري والقومي على حد سواء. كما أن هذه المشكلات الحضرية ليست بمعزل عن المشكلات الاجتماعية العلمية التي تعاني منها البلدان النامية والتي تعتبر جزءاً من مشكلات التخلف والتبعية التي تعيشها هذه المجتمعات، وبشكل خاص في فترة ما بعد الاستقلال السياسي وهنالك نوعين من المشكلات الحضرية: مشكلة الفقر الحضري ومشكلة العنف الحضري والعديد من المشاكل الأخرى. (العتوم، 2020)

2.2 المدينة:

لقد عرفت المدينة في تعريفات مختلفة حسب وجهة نظر كل عالم، فمنهم من تصور المدينة امتداداً للقرية على افتراض أن هناك تدرجاً مستمرا بين ما هو ريفي وما هو حضري، وعرفت المدينة كذلك في ضوء اصطلاحات قانونية، وذلك أن مكاناً مما قد يطلق عليه اسم مدينة عن طريق إعلان أو وثيقة رسمية تصدر عن سلطات عليا - إلا أن التعريف غير مرضي لأن المكان لا يمكن أن يكون مدينة لمجرد ظهور بإعلان ذلك. كما أن هذا لا ينطبق على كثير من المدن الموجودة في كثير من بلاد

العالم التي نشأت وتطورت دون إعلان رسمي، أو دون صدور وثيقة بذلك من الجهات المختصة.

وتناول مومفورد المدينة باعتبارها حقيقة تراكمية في المكان والزمان ومن هذا المنطلق فإن تاريخها يمكن استقراؤه من خلال مجموعة التراكمات التاريخية، وفي تطورها من حيث الزمان تأخذ شكلا متتابعيا من حيث الوجوه التي مرت بها، وهي كنتيجة لذلك التابع الزمني تعد تراكمية في المكان.

عرف لويس وورث L. worth المدينة بأنها المركز الذي تنتشر فيه تأثيرات الحياة الحضرية إلى أقصى جهات من الأرض، ومنها أيضا ينفذ القانون الذي يطبق على جميع الناس.

من جملة ما سبق يمكن أن تعرف المدينة بأنها تجمعات سكانية كبيرة وغير متجانسة، تعيش على قطعة أرض محدودة نسبيل وتنتشر منها تأثيرات الحياة الحضرية المدنية، ويعمل أهلها في الصناعة أو التجارة أو كليهما معا كما تمتاز بالتخصص وتعدد الوظائف السياسية والاجتماعية.

ومادامت المدينة كذلك، فهي إذن ظاهرة اجتماعية، وهذا ما سوف نبينه في الجزء التالي. (رثوان، 2013، ص ص 52-53)

3.2 البطالة:

من الفعل بطل، بطالة، أي التعطل عن العمل، والبطال يعني العاطل عن العمل، أما البطالة فهي التعطل والتفرغ عن العمل، أما اصطلاحا فقد عرفته دائرة المعارف الأمريكية أنها حالة عدم الاستخدام الكلي التي تشير إلى الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه والعاطلين عنه ولكن لا يجدونه".

أما على الصعيد النظري، هي وضعية الناس الذين يرغبون في الحصول على العمل ويبحثون عنه، ويمكن الإشارة إلى ماكس فيبر الذي وصف العاطلين عن العمل مطلع

القرن 20 بأنهم يشكلون جيش احتياط بالنسبة لآلة الإنتاج الرأسمالي. أما في علم الاجتماع عرفت بأنها حالة خلو العامل من العمل مع قدرته عليه ليس خارجا عن إرادته، وهي التعطل الاختياري الذي يعود إلى نقص العمل. (جامع، 2008، ص ص 6-7)

4.2 الآفات الاجتماعية:

الآفات الاجتماعية مصطلح يعبر عن القضايا التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أفراد المجتمع بشكل سلبي، كما يطلق على مجموعة التصرفات والسلوكيات الشاذة التي تخترق معايير المجتمع وتهدد نسيجه، وتنتشر بين أفرادها حتى تتحول إلى ظاهرة مثل: انتشار التحرش أو التنمر أو العنصرية في مجتمع من المجتمعات ويعود سبب تسمية هذه المشاكل الاجتماعية بالآفات الاجتماعية لأنها: كالمرض إذا أصابت الفرد أفسدته وانتقلت العدوى والفساد للمجتمع، فتأثيرها السلبي لا يقتصر على الفرد فقط بل على المجتمع كاملا. (بلال، 2022/11/02)

هناك من يعرف مصطلح الآفات الاجتماعية إلى تلك الحالة أو النوع من السلوك الإنساني الذي تعتقد شريعة واسعة من الناس بأنه مضر للفرد والمجتمع، كونه يؤثر على واقع وجود الأفراد وحياتهم الشخصية فتصبح مشاكل اجتماعية تحظى بالاهتمام العام. (عبيدات، 2012)

5.2 السكن:

يعرف المسكن على أنه البناء الذي يؤدي الإنسان ويشمل هذا المأوى على كل الضروريات، التسهيلات والتجهيزات والأدوات التي يحتاجها أو يرغبها الفرد لضمان تحقيق الصحة الطبيعية والعقلية والسعادة الاجتماعية له وللعائلة.

كما عرفت إحدى خبيرات الإسكان بمجال العلوم المنزلية Home science بالهند Lita baue المنزل بأنه المكان الذي يقيم فيه أفراد تربط بينهم روابط حب وتعاطف وهو المكان الذي تنبع علاقة المحبة بين الأبوين فيه وبين كل فرد من الأسرة والتي يسعد

بهما الأطفال والكبار كما هو المكان الذي تتم فيه استضافة الأهل والأصدقاء إذ يسعد الفرد بممارسة هواياته بكل أريحية، كما يمكن اعتباره بأنه ذلك المكان الذي يشعر فيه الفرد باحترام الآخرين، الوفاء، الإخلاص والأمانة وأشياء أخرى يتمتع بها الفرد. وقد عرف المشرع الجزائري العقار في المادة 683 من القانون المدني والتي تنص على كل شيء مستقر بحيزه وثابت فيه ولا يمكن نقله منه دون تلف فهو عقار وكل ما عدا ذلك من شيء فهو منقول". (طارق، 2018)

الشكل 01: مخطط يلخص أسباب تركيز سكان الجزائر في كل إقليم:

لم يعرف التل تخفيفا بالرغم من وزنه الديمغرافي بالنسبة للمجموع الوطني،

مدينة الجزائر مستقرة بحجم سكانها الأصليين المقيمين، أما زيادة عدد سكانها فيتوزعون في ولايات تيبازة وبومرداس مع استقرار السكان في المناطق الساحلية.

تعتبر ولايات تيبازة، البليدة وبومرداس من الوجهات المفضلة للسكان النازحين من الولايات الجبلية للتل والهضاب العليا التابعة للمناطق ذات الظروف الصعبة.

في الغرب وهران ومستغانم وفي الشرق قسنطينة، سكيكدة وعنابة هي أيضا مستقطبة للسكان والولايات الأخرى التابعة لهذه الفضاءات على التوالي.

تعرف الهضاب العليا الوسطى على الخصوص تزايدا كبيرا وفوضويا في عدد السكان القادمين من التل والولايات المجاورة.

تعود حركات الهجرة والتجمعات السكانية في الهضاب العليا إلى التحسن النسبي لإطار الحياة وكذا الأسباب متعددة على مستوى المناطق الجبلية والسهبية.

المصدر: سيدي دريس عمار ، ص 184.

3. اهم المشاكل الحضرية التي تعاني منها المدينة الجزائرية:

تعاني الجزائر كغيرها من بلدان العالم من عدة مشاكل حضرية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.3 مشكلة تلويث البيئة الحضرية:

نتيجة لتضخم المدن الكبرى، وتزايد الهجرة إليها من المناطق الريفية، وتركز رؤوس الأموال فيها، واستثمارها في إقامة المشاريع الصناعية المختلفة، بجانب المراكز التجارية من أسواق مركزية وثنائية، بجانب المخازن والمستودعات لتجارة الجملة، بالإضافة إلى المشاريع السياحية والزراعية، وتزايد وسائل النقل المختلفة فيها، فقد أدت كلما مجتمعة داخل المدينة إلى آثار سلبية تمثلت في المخلفات الصناعية، من نفايات صلبة، سائلة وغازية، بجانب نفايات المنازل الصلبة والمياه العادمة، وظهور الحشرات الضارة والقوارض والزواحف مما نجم عنها جميعا الإخلال بالتوازن البيئي في النظام الحضري للمدينة.

فالمدن الواقعة على مجاري الأنهار والأودية تعرضت إلى تلوث المياه الجارية بالمياه العادمة (الصرف الصحي) التي تلقى في تلك المياه. مما أدى إلى قتل الحياة الحيوانية فيما وتحولها من بيئة مائية إلى بيئة ميتة، نتيجة لارتفاع السموم القاتلة في المياه العادمة التي تلقى فيها يوميا حيث ماتت الأسماك واختفت بعض أنواع الطيور التي كانت تقوم بدور أساسي في عملية التوازن البيئي، ولم يقتصر الأمر عند هذا الوضع بل تعداه إلى أن تلك المدن الضخمة تستهلك كميات كبيرة من الغذاء، الماء والطاقة وتناسب مع حجمها السكاني، وينتج عن هذه المواد مخلفات هائلة من المواد الصلبة ومياه الصرف الصحي، والملوثات الغازية من أكاسيد الكربون، الكبريت والكربوهيدرات، فمدينة مثل مدينة عمان بحجم سكاني 3.1 مليون نسمة تنتج حوالي 120 مليون متر مكعبا من المياه العادمة سنويا. وتتم تنقيتها في محطة الحزبة

السمراء بالإضافة إلى نحو 1,6 مليون طن من مواد صلبة، وأقيم لأجلها مصنع لإعادة تصنيعها وتدويرها كمورد من موارد المدينة المحلية. (الشواورة، 2014)

3.3 مشكلة السكن:

تظهر مشكلة السكن والإسكان في الجزائر بعدة صور تدل أغلبها على صعوبة إمتلاك الأفراد لسكن خاص أو عدم امتلاكه بسبب عدم القدرة على ذلك لأسباب مادية بالدرجة الأولى، وما يزيد من صعوبة هذه المشكلة هو تدخل القطاع الخاص الذي ستستفيد من خدماته الطبقة الغنية التي تملك المال فقط.

تتباين الآراء حول مشكلة السكن في الجزائر، فمنهم من يرى أنه لاوجود لأزمة السكن لأن الدولة وفرت السكن بمختلف الصيغ (الإجتماعي، الترقوي، التساهمي...) ما جعل الفرد يملك أكثر من سكن واحد، وهذا ما سيؤدي به إلى عدم استغلالها، وبالتالي ستبقى شاغرة أو سيتم إيجارها للغير، وهذا ماسيصعب عدّها وإحصائها (توزيع غير عادل للسكنات، وخلق تفاوت طبقي).

من جهة أخرى تعتبر الهجرة من المناطق الحضرية الى الريفية إلى المناطق الحضرية من أجل العمل أو الدراسة أو الوصول إلى تحقيق الرفاهية بشكل عام من بين أبرز العوامل التي خلقت مشكلة السكن، ما جعل من الدولة تتخذ اجراءات معينة تهدف إلى إرجاع السكان إلى مناطقهم الريفية الأصلية، ودعمهم ماديا في صورة صيغ سكنية جديدة مثل في الحيازة ، والبناء الريفي.

3.3 النمو غير المتساوي لسكان الجزائر:

لقد عرف النمو السريع للسكان في الجزائر عدة اختلالات منذ سنة 1966 حين كان يقدر عدد السكان آنذاك بأكثر من 12 مليون نسمة إلى غاية وقتنا الحالي أين أصبح عددهم يتجاوز 35 مليون نسمة، وهذا الاختلال برز أكثر في النمو غير

المتساوي للسكان في البدو والحضر، وفيما يلي سيتم تبين أين يكمن هذا النمو غير المتساوي وما هي أهم أسبابه:

إن للنمو الديموغرافي الاستثنائي المسجل منذ الاستقلال انعكاسات ملحوظة على التنظيم الحضري والتوزيع الفضائي للتجمعات السكنية، وقد ترتب عنه على صعيد التنظيم وحجم التجمعات اختلالات متنوعة يتعين معالجتها على غرار:

- التجمعات الرئيسية حول الساحل.

- التمرکز الطبيعي للسكان في الإقليم.

بالرغم من تزايد عدد التجمعات في العقود الأخيرة تبقى البنية الحضرية تهيمن عليها الجزائر العاصمة وبدرجة أقل وهران، قسنطينة وعنابة، وتستمر هذه المدن في التزايد جراء نمو ضواحيها ونمو المدن الكبيرة ومن جهة أخرى تضاعف عدد المدن التي تضم أكثر من 100.000 ساكن (سطيف، الجلفة، البليدة، سكيكدة باتنة وتلمسان) تتضاعف وتشكل المستوى الأقوى البنية الحضرية الحالية، لكن تنقصها القاعدة الاقتصادية الكافية لبث النمو، ويضاف إلى هذا عدم تكييفها الوظيفي بسبب غياب المركزية. ونمو غير مراقب وغير قانوني للضواحي الحاملة للمخاطر التي تزيد في عدم الاستقرار الاجتماعي، الذي يقترن مع نقائص التسيير الحضري وبموازاة ذلك تجسد الانتقال من جزائر ريفية إلى جزائر حضرية بارتفاع عدد المدن الصغيرة انطلاقاً من المناطق الريفية الصغيرة. (عمار، 2015، ص 173)

4.3 انتشار الأحياء المتخلفة:

تمتاز هذه الأحياء من الناحية الاجتماعية بكون الحياة فيها منسقة في ظل اكتظاظها بالسكان الفقراء ذوي المستوى الاقتصادي المنخفض لأنهم يؤدون أعمالاً وخدمات لا تضيف قيمة إلى الناتج القومي، ولا لعائلاتهم التي تزداد فيها معدلات الأمية، والجهل نتيجة التسرب المدرسي والالتحاق المبكر بسوق العمل غير الرسمي، نتيجة لانخفاض الدخل عندهم وهذا ما يؤدي إلى كثير من المشاكل كالتشرد

والطلاق، والتفكك الأسري ومختلف الانحرافات والإجرام... إلى جانب ذلك سوء أحوالهم الصحية لقلة النظافة وكثرة الفضلات والأوساخ، واشتراك العديد من الأسر في كثير من الأحيان بمجرى مائي (خندق قلما يجري تنظيفه)، مما يؤدي إلى انتشار الجراثيم والقاذورات التي تؤدي إلى تدهور الصحة لانعدام الرقابة الطبية الضرورية.

من الناحية المادية فتبين ما تعاني منه الأحياء من تشوه مبانيها وقدمها ونقص التهوية والإضاءة، وقلة الحدائق، إلى جانب ضيق الطرق والشوارع وانعدام المواصلات وغالبا ما تبنى هذه الأحياء على ضواحي المدن من قصدير أو فضلات الخشب والمواد المعدنية والكرتون إلى جانب خلوها من المرافق الحيوية الاجتماعية والاقتصادية مما يزيد من مشكلة الأمية في أوساط السكان وانعدام الوعي عنهم، وفي دراسة ميدانية أجريت على المناطق المتخلفة بمدينة باتنة بالجزائر أبرزت عدة حقائق متعلقة بالمعاناة التي يعيشها سكان هذه الأحياء، ودعت إلى ضرورة ترقية وتحسين أحوالها الاجتماعية الاقتصادية، الثقافية والعمرانية. (يعلى، 2022، ص ص 280-379)

5.3 مشكلة الجرائم الحضرية:

تعني الجريمة مختلف أصناف السلوك التي تعاقب قوانين الدولة مرتكبها، ومن البديهيات التي تعرفها أن جميع المجتمعات تتوقع من أعضائها أن يطيعوا قواعد ما المنتظمة. وقد تصاغ بعض هذه القواعد في شكل قوانين ويتم اختيار بعض الأفراد ليكونوا حكاما يقاضون خارقين تلك القواعد ويعاقبونهم نتيجة لذلك الخرق. ويطلق على هذه الهيئات القضائية مصطلح محاكم. وتتضمن الأحكام العقابية التي تصدر على المجرمين الغرامة، النفي، السجن والإعدام. وتصنف الجرائم إلى نوعين هما الجنح والجنايات وتكون الأخيرة أكثر خطورة وتتلقى أحكاما بالسجن مدى أطول ومع

انتشار الجرائم في معظم أنحاء العالم إلا أن أعلى معدلاتها تكون في المدن الصناعية الكبرى خصوصا في الولايات المتحدة حيث تتضمن الجرائم الرئيسة القتل، الاغتصاب القسري، السطو، الاعتداء الجسدي. أعمال التخريب وسرقة السيارات، فقد ذكرت التقارير أن حوالي سبعة ملايين جريمة مرتبطة بالملكية وقعت عام 1973 في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن الواضح أن الجرائم على اختلاف أشكالها تستنزف كثيرا من الطاقات والإمكانات البشرية والاقتصادية وتولد أضرارا اجتماعية نفسية وحضارية على مسيرة التنمية والتقدم في المجتمع الذي تحصل فيه. ولشح المعلومات عن سجل الجرائم في أقطار العالم الأخرى، فإن الولايات المتحدة توفر مصدرا معلوماتيا مهما في هذا الموضوع، ومن الإحصائيات المثيرة عن الجريمة في هذا القطر أنها تكلف المجتمع الأمريكي قرابة خمسة عشر مليار دولار سنويا. ومن الملاحظ أن الجرائم في ازدياد مستمر مع نمو المدن واتساع المرافق الصناعية والتجارية في معظم أقطار العالم. (النوري، ص 220)

لقد اعتمد العالمان ميث وماير Miethe et Meier سنة 1993 على مجموعة من المفاهيم بدلا من الاعتماد على نظريات معينة حيث وجدوا أن الجاني والمجني عليه والموقف أو الإطار الاجتماعي من المتغيرات المهمة في دراسة الجريمة بشكل كلي، وهذا الاتجاه يشبه إلى حد بعيد مدخل النشاط الرتيب للعالمين كوهن وفيسلون. إضافة إلى ذلك فهناك المجرم العقلاني والإطار الأيكولوجي والتفاعل وكل ذلك عوامل تسهل الجريمة - وكانت نتيجة هذا الدمج نظرية تشبه إلى حد بعيد نظرية التفكك الاجتماعي وخاصة عندما ركزوا على مفهوم الإطار أو الأيكولوجيا والذي تكون على سبيل المثال لجماعات فقيرة وحراك اجتماعي واضطرابات اسرية وعلاقات عرقية عنصرية الخ أي أن العالمين رايوا أن الإطار الاجتماعي (الايكولوجيا) يوفر مسالتين وهما الجاني ذو الدافعية والفرصة لارتكاب الجريمة علما أنها تقلل من ارتباطات

الفرد بمجتمعه وبالتالي فان معدلات ارتكاب الجرائم تعتمد على مدى التفكك الاجتماعي والضبط الاجتماعي ووجود الفرص (الوريات, 2008, ص 237)

من جهة أخرى فان معدلات الجريمة والانحراف تكون مرتفعة في مناطق معينة من المدن عن باقي المناطق الأخرى، فالمناطق التي تتمتع بالحدائق والمنتزهات وساحات اللعب يمكن ان تكون إمكانات مناسبة لامتناس الطاقات الزائدة التي قد تجد متنفسا واسعا لها في إطار هذه المنشآت، وذلك على عكس ما إذا حرم الحي كلية من هذه المتنفسات الضرورية. وفي هذا السياق أوضح العلماء في الولايات المتحدة الأمريكية وجود مناطق إجرامية Delinquency Area في المدن الأمريكية، تتركز فيها أعلى نسبة للجريمة والانحرافات فلقد اثبتت الدراسات التي أجريت عن معدلات الجريمة في شيكاغو وغيرها من المدن الأمريكية ان نسبة الجريمة تختلف كثيرا من منطقة لأخرى داخل المدينة الواحدة , ففي دراسة قام بها Clifford Show وزملاؤه عام 1930 في مدينة شيكاغو حيث لاحظ ان أعلى نسبة للجريمة تتحقق في حي الاعمال بوسط المدينة والاحياء الصناعية وذلك نظرا لكثرة الهجرة منها والمهاجرين، التفكك الاسري والكثافة السكانية العالية ثم تقل نسبة الجريمة تدريجيا كلما اتجهنا من وسط المدينة الى الضاحية , كذلك فان المسكن الذي يسكنه العائلات ولا يصلح بحال من الأحوال بسبب عدم توافر الشروط الصحية فيه , او اذا كان صغيرا او مكتظا او ضيقا او خاليا من النوافذ او مسقوفا بالقش او الصفيح او عرضة للعوامل الجوية المختلفة او غير متصل بفناء او متسع يلهو فيه الحدث , هذه المساكن تقطنها عادة العائلات المتواضعة من الطبقات الكادحة التي تعيش على حد الكفاف وهي من العوامل التي تؤدي الى الجريمة والانحراف (احمد رشوان, دون سنة , ص 164-169)

6.3 مشكلة البطالة:

لم تعد مشكلة البطالة في بلادنا اليوم في حاجة إلى تقديم أو إثبات خطورتها على الاستقرار، ففي ضوء تزايد معدلات البطالة خاصة بين الفئات المتعلمة تزداد مدة المشكلة مع تزايد عدد الوافدين إلى سوق العمل وانكماش فرص العمل ومحدوديتها، إذ لم يعد القطاع العام والخاص قادران على امتصاص هذه الزيادة، وبات من الواضح عدم القدرة على توفير فرص العمل للقادرين عليه والراغبين فيه بالحجم المطلوب.

وفي ضوء الأوضاع الاقتصادية السائدة، مما يشير إلى قومية المشكلة واحتياجها إلى حلول غير تقليدية لمواجهتها خصوصاً وأن سوق العمل تخيم عليها غيوم كثيفة، وهو ما يمثل شاغلا كبيرا لدى صانعي السياسات في الجزائر، حيث تساعد معدل البطالة من 9,7% في 1985 إلى 28.1% في 1995 حينما بلغ عدد العاملين 5,3 مليون وعدد العاطلين 1,8 مليون شخص، ومع زيادة تقييد الهجرة إلى أوروبا الغربية، وتطور أعداد السكان الذي يبلغ متوسط أعمارهم 15 سنة فما فوق، ومشاركة الإناث في القوة العاملة بسبب ارتفاع نسبة الإناث اللاتي يتخذن من تعليمهن فرصة الانضمام إلى سوق العمل وكسب دخل الأسرة سينظم ما يقارب 250 ألف شخص إلى سوق العمل الجزائرية سنويا ليبقى هدف العمالة الكاملة ما يزال يستحق عناء العمل على تحقيق على الرغم من النتائج الإيجابية لجهود التصحيح ونجاحها في مجال خفض معدلات البطالة وتحسين مستويات المعيشية للأفراد في بداية الألفية الجديدة.

لقد قطعت التنمية الاقتصادية أشواطاً جديدة في مطلع الألفية الثالثة كان لها انعكاس إيجابي أولاً على مستوى التشغيل والبطالة ثم على المستوى الاقتصادي الكلي، وقد وجد هذا النمو الاقتصادي انعكاسه الميداني من خلال ما تحقق من إنجازات ونتائج خصوصاً بعد تحسن الوضعية الأمنية والاستقرار السياسي اللذان

ساهما كثيرا في الاستقرار الاقتصادي وزيادة وتيرة الاستثمارات. (مليكّة، دون سنة، ص ص 19-27)

7.3 مشكلة الفقر الحضري:

إن النمو الحضري السريع الذي شهدته المدن الكبرى الجزائرية جراء تضخم المدن بامتصاصها لفائض النمو الديموغرافي والذي صاحبه النزوح الريفي، إلى جانب سوء التسيير الحضري في ظل نقص القاعدة الاقتصادية، شكل سكان الضواحي كتلة اجتماعية تعاني الفقر والتهميش، فأصبحت مظاهرها لا تخلو منها المدن من المتسولين والحمالين وبائعي الأرصفة والأحياء القصديرية ما أدى إلى بروز خلل في البناء الاجتماعي كما أفرزت ظاهرة الإرهاب خلال العشرية السوداء حالة دائمة من الرعب والترهيب للشعب الجزائري. وانتشار العنف: الموت والكوارث التي دمرت أركان المجتمع وهدم القيم الاجتماعية الأساسية وظهور العديد من الآفات الاجتماعية مما زاد اتساع دائرة الفقر ووجود فئات هامشية في درجة كبيرة من الهشاشة الاجتماعية عبر كامل أرجاء الوطن وتتمركز هذه الفئات في المناطق المحيطة بالمدن، وأمام هذه الوضعية مع التوسع الحضري للمدن الجزائرية حيث أن نسبة 86% من السكان تقيم بالتجمعات مقرات (الولايات والبلديات) وهو اتجاه سيتزايد في العشرينات المقبلة، وبالفعل فقد امتصت المدن فائض النمو الديموغرافي الكبير المقترن بالنزوح الريفي، كما تضاعف عدد المدن التي تضم أكثر من مليون ساكن (سطيف، الجلفة، البليدة، سكيكدة، باتنة، تلمسان) تتضاعف وتشكل المستوى الأقوى للبنية الحضرية الحالية، لكنها تنقصها القاعدة الاقتصادية الكافية لبث النمو، ويضاف إلى هذا عدم تكيفها الوظيفي بسبب غياب المركزية ونمو غير مراقب وغير قانوني للضواحي الحاملة للمخاطر التي تزيد في عدم الاستقرار الاجتماعي الذي يقترن مع نقائص التسيير الحضري بموازاة ذلك تجسيد

الانتقال من جزائر ريفية إلى جزائر حضرية بارتفاع عدد المدن الصغيرة انطلاقا من الأصقاع الريفية الصغيرة، لينعكس ذلك على بنائها وعلى عدم قدرتها على مواجهة الفقر في ظل التزايد المستمر للوافدين الجدد الذين هم في معظمهم من الفئات الهشة اجتماعيا حيث أصبح المجتمع عرضة لانفجارات اجتماعية جديدة. (بخوش، 2022، ص ص 615-616)

8.3 العنف الحضري:

تعكس اعمال العنف التي تمارس بالمناطق الحضرية وخاصة الاحياء الشعبية حجم معاناة المجتمع، يشمل العنف الحضري الاعتداءات الموجهة للأموال العمومية والخاصة، تتخذ صور التهديم والتكسير لمحطات توقف الحافلات واتلاف اسوار البنايات الرسمية وتحطيم الهواتف العمومية وإزالة السياجات من الحدائق والكتابة على الجدران، حفر واقتلاع الاسمنت الذي يزين مدارج صعود العمارات، حرق الأشجار او انتزاعها، سرقة الخطوط الهاتفية والكهربائية..... الخ فالعنف الحضري أصبح يشكل أحد الأنماط

التي تثقل الاقتصاد ويؤزم من وضع الخدمة العمومية، ويمكن تفسير استفحال العنف الحضري كنمط قائم لوحده بجملة من الأسباب يعرضها المختصون:

- التقلص الجسيم للمساحات الخضراء والمناطق المخصصة للترفيه وتراجع فرص ممارسة الرياضة وصرف الطاقة، يسجل هذا النقص في جل المدن الجزائرية بل حتى في الأماكن التي استرجعت بعد الحقبة الاستعمارية تعاني الإهمال والتدهور والغلق

- تراجع الخدمات العمومية , يعزز هذا العنصر شعور الشباب المراهقين بتخلي الدائرة الإدارية (البلدية , الدائرة , الولاية) عن الحيازة الجغرافية , يتزايد هذا الشعور يوميا لدى الفئات المنحرفة ومن مظاهر الإهمال غياب الصيانة (الحدائق , الطرقات , المباني الرسمية) اذ تؤجل كل اعمال الإصلاح (الترقيع) الى حين وجود

مناسبة لزيارة رسمية او حملات انتخابية , حتى السكان اصبحوا يتصرفون بدون قيود ,ولا ادنى اعتبارات (التعدي على عقارات الدولة , توسيع البنايات والمساحات الخاصة على حساب الأملاك العمومية, إقامة المهمات)

تصميم المدن لا يراعي في الوقت الحالي الشروط الحضرية والديمغرافية للتنقل والمواصلات ولا تراعي حاجة المواطن للحيز المكاني , وعليه أشار لورنز " ان الحاجة لمكان متسع عامل فطري في الانسان , فالملاحقة تدل على ان الرأفة الإنسانية تتلاشى عندما يعيش الناس بشكل مزدحم جدا اذ لا تنحصر تأثيرات الازدحام على الطبع والمزاج والعنف , وانما تدفع الناس حتى الى تغيير عاداتهم السلوكية , يضطر كثيرون في بلدنا الى التفكير من قبل والتخطيط لتنقلاتهم عند الحاجة , وفي حال استلزم عليهم الامر ذلك فلا بد عليهم ان يضعوا ضمن مخطط تنقلاتهم مجموعة من الاعتبارات (المسار الأقل ازدحاما , الالتحاق , والمرور في وقت مبكر بساعات , تأمين السيارة , ضرورة الوصول في الموعد وهذا صعب جدا (عبدون، 2017، ص ص 189-190)

9.3 مشكلات النقل الحضري داخل المدينة:

من المشاكل التي تتعلق بالنقل الحضري حدوث الأزمات المرورية التي تعمل على تدهور في المعايير مستوى الخدمة في شبكة الطرق وضغط في الحياة الاجتماعية، وتسبب الضوضاء التي تؤثر على حياة السكان وقد تسبب مشاكل وعقد نفسية، التي تمثل أشكال تدهور مستوى الخدمة في حدوث تأخير في أزمة رحلات الركاب وارتفاع في تكاليف تشغيل كافة وسائل نقل الركاب. شعور مستخدمي الطريق الضيق بالتوتر وصعوبة حركة المشاة في الطريق أو عند العبور، وبالتالي قد أزمة المرور من أكثر المشاكل التي تتعلق بالنقل الحضري انتشارا في التجمعات الحضرية الكبيرة والمتوسطة والتي ينجم عنها النمو المتزايد في وسائل النقل وبشكل خاص

السيارات، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على النقل العام والهياكل القاعدية اللازمة، غير أنه في كثير من الأحيان لا يمكن للهياكل أن تواكب النمو السريع والمتزايد لحركة المرور وتنقلات في النقل الحضري، وما يترتب على ذلك من عدم قدرة الطريق على تحمل الأزمات وأماكن الوقوف المخصصة للسيارات على استيعاب وسائل النقل ويؤدي إلى الضغط على البنى التحتية وعلى الحياة الاجتماعية وما يسببه من مشاكل اجتماعية متعددة ويتطلب ذلك القيام بتوسيع وتعديل مستمر في الطريق والشوارع والعمل على توسيع مداخل المدن وأماكن الوقوف لتتناسب مع العدد الكبير والمتوسط والمتزايد في وسائل النقل، مما يؤدي إلى زيادة الضغوطات الاجتماعية، ومن المشاكل أيضا التي تتعلق بالنقل الحضري مشاكل الضواحي وهي أقل تعقيدا من أزمات المشاكل التي تتعلق بالنقل الحضري المتواجدة في الضواحي والتي تعتبر مركز كل النشاطات في وسط المدن مما ينتج عنه حركة كثيفة وبشكل خاص الموجهة نحو المركز، وهذا يصعب النقل وأغلب السكان المدن الموجودين في ضواحي ذات الكثافة العالية والمتوسطة إلى المراكز مما يزيد من الهجرة من الضواحي والريف إلى المدن الحضرية.

ومن المشاكل التي تتعلق أيضا مشكلة حوادث السير أو حوادث المرور في الوسط الحضري وتتمثل في الأسباب التالية: الزيادة السكانية المرتفعة والنمو الاقتصادي والإيجابي والتقشير في التخطيط السليم من أجل استخدامات الأراضي، والتطور العمراني وانخفاض معدل استخدام وسائل النقل الحضري الجماعي، وسائل النقل غير الآلية مثل استخدام الدراجة والسير على الأقدام.

زيادة معدلات مرور مركبات النقل الثقيل، والمشاكل التي تتعلق بالنقل الحضري وتأثيرها على البيئة حيث تتميز المجتمعات الحضرية التي يسكنها ويأتي إليها مئات الآلاف من الأفراد، في وجود أعداد كبيرة ومتزايدة من وسائل النقل التي تستخدم

محركات التي تعمل على نفث الدخان المركبات الكيميائية الضارة والتي تؤدي الأجساد والأرواح وتسبب في حدوث وفيات كثيرة. (العربية، بلا تاريخ)

3.10 مشكلة النفايات والقمامة:

تسهم مختلف أنواع النشاط والحياة في جميع مدن العالم، وكذلك المصانع بنواتجها من نفايات وقمامة وفضلات صلبة، والتي لا تجد نفعاً على المستوى الاقتصادي في خلق مرتع خصب للجراثيم، والحشرات، والفئران والذباب وغيرها من الحيوانات التي تقتات بالقاذورات، فتدمر الحياة وتنقل البؤس، والمرض إلى الأماكن المزدحمة بالسكان، وتشوه القيم الجمالية، وتفسد الروائح كما يمكن أن تلوث القمامة المتراكمة المياه الجوفية بمواد مثل املاح النترات، والمعادن الثقيلة والمركبات العضوية التركيبية

هذا القدر من النفايات والقمامة وثيق الصلة بمستوى المعيشة والنتائج القومي الإجمالي ونمط المياه، ومؤشرات الوضع الاقتصادي الأخرى، ومن أهم النواتج النفايات الصناعية، والتي تتنوع بين صناديق مهمشة وآلات معطوبة، وقشور الفاكهة والخضروات، ولقد جاء في أحد التقارير أن متوسط ما يخلقه الفرد من سكان المدينة في أمريكا من نفايات أو فضلات صلبة أكثر من طن في العام الواحد. وأن المدن الأمريكية قد خلفت ما يقرب من 30 مليون طن من الورق ومنتجاته، و4 مليون طن من البلاستيك و100 مليون إطار كاوتشوك، و30 مليون زجاجة فارغة و60 مليون علبة صفيح، وملايين الاطنان من فضلات الطعام ومواد أخرى ومما يزيد المشكلة تعقيداً زيادة اتجاه السكان إلى استخدام المعلبات المحفوظة. فقد كشف تقرير مجلس توعية البيئة في الولايات المتحدة من أن 13% فقط من هذه الفضلات

يتم التخلص منها بطرق صحية وملائمة، وان 77% منها يتم التخلص منها في مقابل مبعثرة تحيط بالمدن، فلقد أصبحت الكثير من المدن الصناعية تعاني من مشكلة تراكم هذه النواتج الصلبة، والتي تعرف بالمقالب المكشوفة. وهي حين تتعرض للأمطار او تصلها المياه من أي مصدر لفترة طويلة فإنها تحلل، وتسرّب الى التربة مما يؤدي الى تلوث المياه الجوفية، كما قد يتصاعد منها بعض الغازات الملوثة. وقد يتم التخلص من هذه النفايات بإلقائها في أقرب مجرى مائي مثل مياه النيل في مصر او ترعة مما يعمل على تلوث البيئة المائية (احمد رشوان, 2005, ص 50-52)

الخاتمة:

من خلال ما عرضناه يتجلى لنا أن المدينة الجزائرية تعاني العديد من المشاكل مثلها مثل باقي دول العالم، فظهور الآفات الاجتماعية أثر بشكل سلبي على نمط الحياة بالمدينة فاضحت تهدد معايير المجتمع ونسيجه. وأن تأثيرها ليس فقط على الفرد وإنما على المجتمع بأكمله ليأتي مشكل السكن الذي يشكل عقدة مستعصية لقاطني المجتمع الجزائري، فالتزايد الديموغرافي الغير مسبوق الذي عرفته الجزائر منذ الاستقلال انعكس بصورة ملحوظة على التنظيم الحضري والتوزيع المجالي للتجمعات السكنية وكتحصيل حاصل حل هذه الأزمة ظهرت الأحياء المتخلفة والتي تكون مكتظة بالسكان ذوي الدخل الاقتصادي المنخفض ما سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الأمية، التهرب المدرسي، وظهور بما يسمى بعمالة الأطفال، البطالة، التلوث، الفقر الحضري، كل هذه المشكلات أصبحت تشكل مصدرا مقلقا للقاطنين داخل المدينة بلاء من توفر الشعور بالاستقرار والأمن والطمأنينة، إذ يبقى على المسؤولين والهيئات المعنية التحديات الواجب رفعها، التحكم في النمو العشوائي وتوفير المرافق الضرورية التي تلبي احتياجات السكان من جهة والرقى بتصنيف المدينة من جهة ثانية.

الإحالات والمراجع:

الكتب:

1. رشوان، ح. (2013). المدينة دراسة في علم الاجتماع. المكتب الجامعي الحديث. الاسكندرية: الطبعة الثانية.
2. عمار، س. د. (2015). الأنثروبولوجيا وجغرافية السكان. الطبعة الأولى، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع
3. شعلال ب. (2019, 10 29/25). مشكلات المدن الجزائرية من المنظور السوسيولوجي: مقارنة واقع مشكلات المدينة الجزائرية ودراسات لمدرسة شيكاغو. جامعة مولود معمري، ، تيزي وزو، الجزائر.
4. الشواورة، ع. س. (2014). المدن: تضخمها - سلباتها - تخطيطها.. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
5. النوري ق. (بلا تاريخ). الأنثروبولوجيا الحضرية بين التقليد والعولمة. الأردن: مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع.
6. مجامع، ح. (2008). البطالة قنبلة موقوتة. مصر: دون طبعة.
7. عبدون، م. (2017). علم النفس الاجتماعي والممارسات العنيفة في المجتمع الجزائري. الجزائر: مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم.
8. مرموقة، م. (2020). أنثروبولوجيا المدينة والفضاءات الحضرية. دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
9. الوريكات، ع. ع. (2008). نظريات علم الجريمة، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
10. رشوان، ح. (2005)، مشكلات المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، الناشر للنشر والتوزيع
11. رشوان، ح. (2002)، الجريمة دراسة في علم الاجتماع الجنائي، مصر: المكتب الجامعي الحديث.

المجلات العلمية:

12. تومي صالح، بجات مليكة. (دون سنة). مشكلة البطالة في الجزائر: دراسة استطلاعية عن أبعادها وأسبابها. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، 19-27.
13. فاروق يعلی. (2022). مشكلات التحضر في المدينة الجزائرية. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد 10، العدد 02.
14. نسيم بخوش. (2022). ظاهرة الفقر الحضري بالجزائر من وجهة نظر الفاعلين الاجتماعيين: دراسة ميدانية بمدينة الجلفة. مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 08، العدد 02.

المواقع الإلكترونية:

15. <https://e3arabi.com> العربية. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من 15.
16. www.e3arabi.com بقلم إنتصار العتوم. (يوليو 5، 2020). تاريخ الاسترداد 28، 2023، من 16.
17. www.archiguelma.bbgspot.com ترفي طارق. (10، 11، 2018). تم الاسترداد من 17.
18. www.hellooha.com سامي بلال. (02، 11، 2022/11/02). تاريخ الاسترداد 08، 02، 2023، من 18.
19. www.mawdoo3.com سعاد عبيدات. (22، 11، 2012). تاريخ الاسترداد 08، 02، 2023، من 19.